

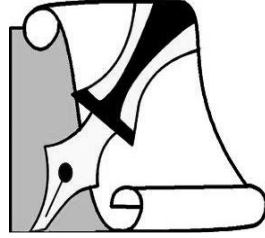


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكّلت رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى مجلس النواب حول ملف تأخير تشكيل الحكومة الجديدة، الحدث الأبرز في الفترة الماضية وتوج في الجلسة النيابية فائقة الحماوة والسخونة التي خصصت لهذا الأمر والتي أجريت على مرحلتين.

لكن الأسئلة التي تتالت قبل مقاربة ماهية الرسالة في السياسة والدستور، تمحورت حول ما أدت إليه تلك الرسالة والخرق الذي حققته والذي يبدو أنه أدى إلى عكس ما أراده الرئيس عون. وكان السؤال الأهم: هل في الإمكان بعد تصور حل وشيك أو اختراق إيجابي للأزمة الحكومية، أم أن أمد الأزمة بات مفتوحا على لا أفق حتى أن البعض اعتبر أنه سيستمر حتى نهاية العهد الحالي؟!

والرسالة تتضمن دفعا للمسؤولية عن العهد في اتجاه الرئيس المكلف سعد الحريري الذي اعتبرته عاجزا عن التشكيل، كما في اتجاه المجلس النيابي الذي تضعه في وجه معالجة التكليف الذي منحه للحريري ما قد يفسر بأنه توجه لفتح جبهة جديدة ضد المجلس، تصل إلى حدود التلويح بتقديم استقالات جماعية منه، حسب البعض. وهو ما يؤدي بدوره إلى اصطفاغ عمودي على أساس الصلاحيات بناء على خلفية مذهبية وطائفية، ما يعمق الأزمة ويزيدها تعقيدا. وكل ذلك ينطلق من رفض كامن لعون لإتفاق الطائف يظهر كل يوم محملا إياه كل ما جرى.

على أن عنوان الاعتراض الأساسي يتعلق بانعدام التوازن بين الطوائف على حساب المسيحيين وشراكتهم في النظام، ولاسيما إضعاف موقع رئاسة الجمهورية. ولكن هذا المعنى من الاعتراض لا يقتصر على عون، وقد شاركه فيه رموز مسيحيون سابقا ولاحقا.

والواقع أن النتيجة الكبيرة أو الخلاصة الأساسية التي انتهت إليها جلسة المجلس النيابي تقدم بذاتها الجواب على السؤال الأنف الذكر. إذ أن الرد على الرسالة الرئاسية تجاوز كل التقديرات المسبقة خصوصا لجهة الرد الذي أتى به الرئيس المكلف سعد الحريري وتركز على اتهامه لعون بالتعطيل وعمل كل شيء في سبيله.

وإذا كان من المستبعد ان يكون الحريري أحرق آخر الجسور المحتملة مع العهد، فإن الواضح أن الحريري قرر تصعيد الموقف واختار الرئيس عون على وجه الخصوص مع إبقاء خصومته لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

ولعل الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية في بعده الدستوري والسياسي تمثل في مضمون القرار الذي صدر عن المجلس بعدما وضعه رئيس مجلس النواب نبيه بري، وهو موقف يثبت تكليف الحريري

ويرفض أي اتجاه لتعديل الدستور بما يرد مباشرة على الايحاءات التي تركتها الرسالة. وقد خلصت الجلسة إلى اصدار موقف لم يصوت عليه نواب تكتل العهد ومعهم نواب القوات اللبنانية تلاه رئيس مجلس النواب وثبت تكليف الحريري طالما لم يرد نص دستوري آخر حول مسار هذا التكليف، ومؤكدا على ضرورة المضي قدما وفق الاصول الدستورية من قبل رئيس الحكومة المكلف للوصول سريعا الى تشكيل حكومة جديدة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، وهو ما يعني التأكيد عبر التفسير السياسي على أحقية موقف الحريري.

من ناحيته يقوم موقف الرئيس عون على رغبة في أن تفتح الأبواب لتشكيل الحكومة في وجه ما صدر من مواقف ضده يوحي بأن الفريق الآخر ماض في التعطيل ويريد تحميله مسؤولية هذا التعطيل.

وهو يعتبر ردا على من يتهمه بسعيه إلى تعديل الطائف والدستور بالقول إن هذا الاتهام وجه له مرارا وتكرارا قبل إرسال الرسالة وبالتالي ما يصدر حاليا يؤشر إلى رغبة في التصعيد السياسي وليس البحث في الوصول إلى حل كما يتمنى رئيس الجمهورية من رسالته إلى المجلس. ولا يخفي التأكيد أن مطلقي المواقف يريدون نقل النقاش من نقاش دستوري علمي وموضوعي ووطني إلى نقاش طائفي ومذهبي وغير سياسي.

ويكرر الرئيس عون، نقلا عنه في بيئته، إن الرسالة الرئاسية أتت في أعقاب الجمود الذي أصاب عملية التأليف وسفر رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري من حين إلى آخر إلى الخارج وعدم تجاوبه مع الدعوات المتكررة التي وجهها الرئيس عون له للحضور إلى قصر بعبدا والبحث في تشكيلة حكومية تحقق المشاركة الوطنية والميثاقية والتوازن والاختصاص. ويشير هؤلاء إلى أن الرئيس عون طلب من النواب تحديد موقفهم من الوضع الحكومي لأن تسمية الحريري تمت من قبلهم في الاستشارات، مذكرين بأن الرئيس الحريري وضع تشكيلة لا تتوافر فيها مبادئ التوازن والميثاقية والاختصاص التي تهدف إلى تحقيق الشراكة الوطنية المطلوبة.

ويلفت اصحاب هذا القول الانتباه إلى أن هناك حقائق لا بد من الإشارة إليها وهي أن مطلقي الاتهامات بحق الرئيس عون ذكروا ان ١٨ لقاء عقد بين الرئيسين، لكنهم اغفلوا عن ذكر انه خلال هذه اللقاءات كان الحريري يصر دائما على الطروحات نفسها على الرغم من أن الرئيس عون فتح

المجال لاكثر من حل، وكان آخرها تأييده لصيغة ٢٤ التي اقترحها الوزير السابق وليد جنبلاط عليه، علما أن الحريري لم يعلن حتى الساعة تأييده لهذه الصيغة.

ويشيرون إلى أن الآخرين تمسكوا بالموقف القائل بأن الرئيس يريد الثلث المعطل، في حين أنه أعلن أكثر من مرة أنه لا يريد هذا الثلث أو يسعى إليه، كما أن البطريرك الماروني بشارة الراعي نقل رسميا ما تبغاه من من عون خلال زيارته له لجهة أنه لا يريد الثلث، ومع ذلك لا تزال مواقف تيار المستقبل ورئيسه تروج ذلك.

وتشدد على أن القول بأن الرئيس خالف الدستور قول مردود لأن كل كلمة في الرسالة الرئاسية استندت إلى مواد الدستور وبنود وثيقة الوفاق الوطني وبالتالي لا يوجد اي مخالفة للدستور، والرئيس صرح النواب بالواقع وكان ينتظر منهم موقفا لأن استمرار الوضع على ما هو عليه لا يجوز خصوصا في الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

ويعتبر رئيس الجمهورية أنه من الواضح من المواقف المعلنة أن الادعاء بأنه يريد أن يغير الطائف والتكر له، لا أساس له من الصحة لأن كل ما طرحه في رسالته هو من وحي الدستور ووثيقة الوفاق الوطني، وإذا كانت لديهم الجرأة فليثبتوا أين يوجد في الرسالة الرئاسية ما يشير صراحة أو مداورة بأن الرئيس يتجاوز الطائف أو ينتهكه.

وهو يتهم أخصامه بأنهم عملوا على تطيف الرسالة الرئاسية لعدم مقاربتها بموضوعية لأنهم يعرفون أن كل كلمة وردت في الرسالة هي حقيقة لا لبس فيها. وهم يريدون نزع حق الرئيس في المشاركة في تأليف الحكومة ويريدونه أن يكون مجرد موقع على المرسوم خلافا لعبارة "بالاتفاق" الواردة في الدستور... وإلغاء حق الرئيس في أن يكون شريكا في التأليف، ويشير من في بيئة العهد في هذا المجال إلى أن الرئيس يوقع مرسوم التكليف، وتوقيعه أساسي في مرسوم التشكيل وفي إقالة أي وزير وفي أي تعديل يحصل في الحكومة، فكيف يريدون أن يوقع من دون أن يكون له رأي في ما يوقع؟ كما يسألون: هل من المنطقي أن يتحمل الرئيس مسؤولية توقيعه على المراسيم من دون أن يكون له رأي في ما يوقع؟

ويشير هؤلاء إلى أن الرئيس عون أراد أن يعرف النواب هذا الأمر لأن فريق المستقبل يحاول أن يصور الأمور على غير حقيقتها، ولا سيما أن الحريري لم يتجاوب مع الدعوات التي وجهت إليه لتقديم

تشكيلة من ٢٤ وزيراً كما توافق الفرقاء نتيجة مساعي البطريرك الراعي والرئيس بري وجنبلاط، وقد حمل التكليف وصار يتنقل من مكان إلى آخر.

موقف عون يقابله موقف متماسك يعبر عنه كثيرون والحريري على رأسهم. ويعتبر هؤلاء أن رسالة رئيس الجمهورية مليئة بالمغالطات وفيها تحوير للوقائع التي حصلت في تكليف الرئيس الحريري بمهمة تشكيل الحكومة حتى اللحظة الراهنة، ولعل التباين في مسألة التشكيل الحكومي هو لب المشكلة الذي يسقط نفسه على الرسالة ليس أكثر.

وبدفعه عن نفسه تهمة التعطيل، يكرر الحريري بأن ما تقوم عليه وجهة نظر العهد هي مخالفة تماماً لما قاله في رسالته. ومن دون العودة إلى وقائع الخلاف على التشكيلة الحكومية التي باتت معروفة وهي ليست قابلة للحل أقله في المدى المنظور، يجب أن تتم العودة مرة أخرى إلى وجهة النظر الدستورية التي تقابل حجة الرئاسة، بالقول أن البند 10 من المادة 53 من الدستور وإن كان يعطي رئيس الجمهورية الحق بتوجيه رسائل إلى مجلس النواب في قضايا وطنية عامة، إلا أنه وفي ما خص موضوع تشكيل الحكومة فإن الدستور قد أوضح أحكامه وقواعده بشكل واضح وصريح، وبما ينسجم مع مبادئ النظام البرلماني القائم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وبما يلزم كل سلطة أن تلتزم حدود صلاحياتها وأن لا تتجاوز حدود هذه الصلاحيات أو تغطي على صلاحية سلطة أخرى. فالمادة 64 من الدستور في البند 2، نصت على أن رئيس مجلس الوزراء وهو هنا رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة وبعد ذلك يضع باعتباره رئيساً للحكومة ومسؤولاً عن أعمالها أمام مجلس النواب مشروعاً لتشكيلها بما يؤمن الخروج بحكومة منسجمة ومتضامنة وذات فعالية وقادرة على أن تنال ثقة مجلس النواب، وكذلك ثقة اللبنانيين. وبالتالي يقترح على رئيس الجمهورية التشكيلة التي انتهى إليها ويتم التداول والنقاش والتفاهم في شأنها مع رئيس الجمهورية، ويصدر رئيس الجمهورية نتيجة ذلك، بالاتفاق معه مرسوم تشكيلها وفقاً لما ينص عليه الدستور.

ويرفض الرأي العام السنوي الرسمي والشعبي المؤيد للحريري إعطاء رئيس الجمهورية نفسه دور الوصي على مهمة ودور رئيس الحكومة المكلف لتشكيل الحكومة وتجاوز ذلك إلى إعطاء نفسه دور الضابط والمحدد لمهمته، سواء لجهة إلزامه بمعايير يحددها له في تشكيل الحكومة أو وضع قيود أو

شكليات يجب إتباعها بما يجعله في حالة من التبعية لرئيس الجمهورية، وبما ينزع عن رئيس الحكومة دوره الدستوري المبادر والمسؤول، عن عملية تشكيل الحكومة. وبذلك تطيح رسالة رئيس الجمهورية بأحكام الدستور الواضحة والصريحة وبمبدأ الفصل بين السلطات وبالأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي البرلماني. ما يشكل انقلابا حقيقيا على الدستور ليس جديدا على أداء الرئاسة، ما يؤدي الى توريث البلاد كلها في لحظة مفصلية خطيرة، في جدل سياسي ودستوري بل وطائفي، تمكنت البلاد من الخروج منه وفي امكانها تجاوزه مع توقيع الرئيس عون مرسوم تشكيل الحكومة وفقا للصيغة التي قدمها إليه رئيس الحكومة المكلف، ويرسلها إلى مجلس النواب المناط به إعطاء الحكومة الثقة أو حجبها عنها، بدلا من توريث المجلس النيابي في نقاش لا طائل منه.

باختصار، فإن فالأمر بالنسبة إلى هذه البيئة هو أن الرئيس المكلف لديه المتسع من الوقت ومن الصلاحية لتأليف حكومته بعيدا من أي قيد دستوري زمني وحتى سياسي، أو أي ضغوط مهما كان نوعها. والعهد يعرف تماما ذلك ومنه انطلقت دعوة رئيس التيار الوطني الحر لإجراء تعديل دستوري في هذا المضمار يشمل رئيسي الجمهورية والحكومة.

كما أن من في بيئة الحريري يرى أن لا صلاحية لرئيس الجمهورية في اختيار الوزراء، أو أن تكون له حصة وزارية في الحكومة، باعتباره رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن والقائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، وله الحق في ترؤس جلسات مجلس الوزراء عندما يشاء، من دون أن يحق له التصويت على القرارات فيها. ما يعني أنه في موقع الحكم بين السلطات، وأن تدخله في تأليف الحكومة من خلال عبارة أنه يصدر المراسيم بالاتفاق بينه وبين الرئيس المكلف، ينبغي أن يكون من الموقع الحكمي وليس من موقع الشريك في التأليف وفي اختيار الوزراء وخلافه.

والواقع أنه لم يسجل منذ الاستقلال أن حصلت تنحية لرئيس جمهورية أو رئيس مجلس نيابي أو رئيس حكومة، حتى ولو كان رئيسا مكلفا، فما حصل من سابقات على مستوى الرئاسة الثلاث كان بمبادرة بعض أصحاب العلاقة، ولو تحت ضغط شارع أو ظرف سياسي أو أمني عسكري أحيانا، وفي حالات محدودة بل نادرة جدا.

فمثل خطوة الرسالة المعنية إلى مجلس النواب لم تحصل في تاريخ تأليف الحكومات، وما حصل في هذا التاريخ أن بعض الرؤساء كلفوا، وعندما وجدوا صعوبة في تأليف حكوماتهم بادروا من تلقائهم إلى الاعتذار عن التكليف.

وكانت الدعسة الناقصة هنا تركز على عدم التقدير السياسي لحظة كهذه. فالتصويت على نزع التكليف وان كان لم يحدث ولم يتوقعه العهد أصلاً، لن يغير شيئاً في المعادلة. فالذين أيدوا الحريري في التكليف من كتل نيابية أو نواب مستقلين، لم ينقلبوا عليه أو يغيروا موقفهم منه، إذ ما زالوا يتمسكون به، ما يعني أن الأكثرية النيابية لا تزال تؤيده.

ويقول معنيون في هذا المضمار إن مجلس النواب ما أحدث في ما مضى ولن يحدث اليوم سابقة في هذا المجال، يمكن أن يفتح الباب أمام سابقات على مستوى رئاسات أخرى، علماً أن في تاريخ رئاسة الجمهورية لم يحصل أن اجتمع مجلس النواب ونزع ثقة من رئيس جمهورية كان انتخبه أصلاً. كذلك لم يسجل حصول ضغط على رئيس ودفعه إلى الاستقالة، إذ كان كل رئيس مهما مر في ظروف صعبة على المستوى الشخصي أو على مستوى البلد يرفض الاستقالة ويصر على البقاء في سدة الرئاسة حتى اللحظة الأخيرة من ولايته، منعا لإحداث أي سابقة من هذا النوع، ويتضامن معه في هذا الموقف من في البيئة التي ينتمي إليها، حتى لو كان بعضها يعارضه.

والأمر نفسه ينطبق على رئاسة مجلس النواب التي نادراً ما خرج رئيس مجلس منها بالاستقالة طوعاً أو عنوة أو بنزع الثقة منه، علماً أن الدستور المنبثق من إتفاق الطائف، الذي جعل ولاية المجلس النيابي 4 سنوات، يقضي بطرح الثقة برئيس المجلس ونائبه بعد سنتين لانتخابهما، بناء على عريضة يوقعها 10 نواب، وتتال موافقة أكثرية الثلثين، لكن هذا الأمر لم يحصل يوماً منذ دسترة اتفاق الطائف، لا خلال عهد الرئيس السابق حسين الحسيني ولا في عهد الرئيس الحالي نبيه بري.

من هنا فإن قصة الرئاسات في لبنان تروي أن اختيارها يتم سياسياً وطائفيًا في آن، لذلك من الصعب عزل رئيس من منصبه بمعزل عن هذين العاملين. وهنا فإن الرئيس المكلف تأليف الحكومة يصبح منذ لحظة تكليفه كرئيس الحكومة الأصيل. فإذا لم يبادر هو إلى الاعتذار لا يستطيع أحد أن يعزله. فالدستور لا يتضمن أي نص يقيد بمدة زمنية لتأليف حكومته، وربما تكون هذه ثغرة من الثغرات التي تعتري اتفاق الطائف في هذا المجال وفي مجالات أخرى وعلى مستوى الرئاسات الثلاث وخارجها، وهذه الثغرات ينبغي معالجتها مستقبلاً لجعل الدستور أكثر مرونة، خصوصاً على مستوى تكوين

السلطات الدستورية، بما يجنب البلاد الفراغ والتعطيل وسواه. طبعاً هذا من ناحية المبدأ، أما عن تطبيق ذلك فهو أمر مستبعد اليوم.

واليوم، بعد فشل مسعاه في المجلس النيابي، ثمة من يقول في بيئة رئيس الجمهورية إنه أدرك أن وقع رسالته سيكون سلبياً ليس فقط في بيت الوسط وإنما في مقرات أخرى لا تجد أي جدوى منها، ولكن لم يعد في استطاعته البقاء مكتوف اليدين فيما يمر الشهر تلو الآخر من دون أن يبادر الحريري إلى تشكيل الحكومة وفق أسس سليمة، وعلى قاعدة الشراكة الحقيقية.

وكان على الرئيس عون أن يتحرك ضمن المساحة التي يجيزها له الدستور وأن يحمل النواب الذين سموا الحريري مسؤولية خيارهم وتبعاته، فإما أن يضغطوا عليه لدفعه إلى التشكيل وإما أن يرفعوا الغطاء عنه، وإلا فإنهم سيكونون شركاء معه في تأخير التشكيل وعرقلته.

يشير الكثير من المتابعين إلى أن تكليف الحريري بأكثرية نيابية تم غصبا عن عون الذي كان قد حذر النواب عشية الاستشارات الملزمة من تداعيات تسمية الحريري، لكن أغلبيتهم لم تتجاوب مع التحذير الرئاسي وأصررت على تكليف رئيس تيار المستقبل. واليوم، وبعد مرور أكثر من نصف عام على التكليف، حان الوقت لجردة الحساب. وكان لا بد لعون من أن يعود إلى المربع الأول أي إلى السلطة التشريعية التي فوضت الحريري، ليصارحها بالحقائق ويضعها أمام مسؤولياتها لعلها تستخلص العبر الضرورية وتتصرف بموجبها.

وعلى رغم أن الوقت الضائع هو مكلف بالنسبة إلى عون الذي يعيش العد العكسي لانتهاه ولايته حيث تضعف القدرة على التعويض كما هي حال كل رؤساء الجمهورية سابقاً، إلا أن ذلك لا يعني، حسب، أن يقبل بشروط الحريري لأن ليس المهم أن العهد ينتهي بل كيف سينتهي، وبالتالي ليس المهم فقط أن تتشكل الحكومة بل عن أي حكومة نتحدث؟

وقد لوح الرئيس عون بتلك الرسالة كثيراً في الماضي حتى أطلقها أخيراً، واليوم لديه أوراق لمواجهة كل الاحتمالات وهي قيد الدرس، ويمكنه اتخاذها لاحقاً لأنه لا يستطيع أن يبقى مترجحاً على حرب الاستنزاف التي يتعرض لها من دون أن يحرك ساكناً. وهو سيتابع معاركه على صعد التدقيق الجنائي والإصلاح والمحاسبة وتطوير النظام وتغيير حاكم البنك المركزي بعد وقوع الانهيار المالي وهي أمور وأنها سيظل قائماً.

وهي معارك يقف الرئيس عون وباسيل في وجه منظومة متكاملة حكمت طويلا يشكل الحريري واجهتها، ويلفت البعض إلى أن العهد خسر معركته معها. وليست رسالة عون إلى المجلس سوى واحدة من تلك الخسائر. ويمكن اعتبار أن الرسالة ربما ستؤدي فقط إلى تحريك عجلة التأليف الحكومي المتجمدة بفعل الخلافات السائدة بين المعنيين، التي تنتظر بدورها الانفراجات الاقليمية الدولية.

حرب الصلاحيات

ويطرح كل ذلك السؤال من جديد حول ماهية المستقبل بين العهد والحريري، في أزمة ذات منحى دستوري لكن أساسها سياسي وطائفي مثلما أن حلها سيكون كذلك.

ومع استعار حرب الصلاحيات، وبما أن الأزمة ليست قريبة الحل، سيبقى الحديث قائما عن آلية مرسوم تشكيل الحكومة الذي يصدر بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بحسب المادة 53 والفقرة الرابعة في الطائف، وهو ما يعني أن الحل سياسي وسيبقى سياسيا، وخارج هذا الاتفاق السياسي بين الرئيسين عون والحريري لا يصدر المرسوم كونه يحمل توقيع الرئيسين، وبالتالي لا يستطيع أحدهما أن يتفرد في التشكيل من دون الآخر، وبالتالي فمحكوم عليهما أن يتفقا ولا مفر من ذلك.

لكن السؤال سيبقى في المدى الذي تبلغه صلاحية رئيس الجمهورية في المشاركة في عملية التشكيل؟ وهل على رئيس الجمهورية فقط التوقيع أو الاكتفاء بضرب تشكيلة الرئيس المكلف عبر حجب هذا التوقيع الذي لا تبصر الحكومة النور من دونه؟

والمادة 53 من الدستور تعدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفي الرقم 4 من تلك الصلاحيات نص الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء وبالتالي الاصدار هو مفهوم دقيق جدا وليس شكليا، ورئيس الجمهورية ليس في وضع الصلاحية المقيدة. ففي العلم الدستوري هناك ما يشير إلى تلك الصلاحية التي تفرض على الرئيس التوقيع في حالات معينة، لكن هنا لرئيس الجمهورية صلاحية دستورية كاملة وهو ليس مقيدا بالتوقيع وفي امكانه الاختيار بين التوقيع وعدمه.

وهذا يعني أن على رئيس الحكومة المكلف بحث الموضوع مع رئيس الجمهورية والعكس صحيح، فلا يستطيع رئيس الجمهورية فرض تشكيلة ما على رئيس الحكومة، لذا فالتشكيل مشترك في الاتجاهين خاصة وإن رئيس الحكومة لا مدة لديه في تقديم التشكيل.

وذهب بعض المقربين من العهد إلى نظريات دستورية تقول إن رئيس الجمهورية، كما سمى رئيس الحكومة، فهو يستطيع سحب هذا التكليف. وطرح البعض صلاحية رئيس الجمهورية في إطار ما يسمى موازاة الأشكال والصيغ التي يستطيع عبرها سحب مثل هذا التكليف، لكن هذا الأمر غير ملحوظ في الدستور ويتطلب نقاشاً طويلاً.

على أنها نظريات لا سابقة لها وليست نقاشاتها محسومة، والرئيس المكلف قد يختار الاعتذار لكن هذا قرار يعود إليه وهي صلاحية يحتفظ بها وتقع في إطار حريته، لكن الدستور يسمح له في أن يستمر في التكليف إلى ما شاء الله.

والواقع أن ثغرات الطائف ستلد مشاكل دستورية أخرى ذات مكن سياسي، وقد يكون المشرعون في الطائف تعمدوا تضمين اتفاقهم تلك الثغرات وقد تكون جاءت بغفلة عنهم، فمن يكتب الدستور لا يستطيع أن يتخيل ما يمكن أن تؤدي إليه كل الاحتمالات التي قد تحصل بعدها، لكنه ليس الحال في دساتير العالم وفي ديمقراطياتها حيث لا نصوص وضوابط، لكن القوانين تسلك طريقها إلى التنفيذ بدقة.